

## القبيلة في موريتانيا (الأدوار والوظائف)

### The tribe in Mauritania: roles and jobs

الدكتور باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا

أستاذ جامعي - المدرسة العليا للتعليم - موريتانيا

Email: [Babaahkhch@gmail.com](mailto:Babaahkhch@gmail.com)

#### الملخص:

يسعى هذا المقال إلى دراسة البنى القبلية الموجودة في السياق الموريتاني بالنظر إلى سياقها التاريخي ووظائفها التي تقوم بها في ظل غياب السلطان أو الإمام الذي يسوس الرعية باستثناء مرحلة الدولة المرابطية.

وبالتالي فنحن أمام حالة تاريخية معينة مستثناة في السياق الاسلامي ككل نظرا للأدوار التي ستقوم بها في مجتمعاتها البدائية والتي كانت تملك نوعا من التنظيم السياسي منظم القواعد والاتجاه في بنيته كسلطة سياسية رمزية لها القدرة في مزاوله العمل السياسي كإطار للشرعية والمشروعية الاجتماعية.

و عموما فإن الدول تتعرض مسيرتها لتطورات سياسية متعددة وذلك بحثا عن نظام يعكس الإرادة العامة للشعب ويكفل له الأمن والاستقرار والتقدم، وخلال تلك المسيرة تشهد الدول نظاما متعددة بتعدد المراحل التي مرت بها قبل أن تصل في نهاية المطاف إلى النظام الذي تنشده أو تقترب منه والذي ترى أنه الأنسب لها.

ويعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة التي تسلط عليه الأضواء من كل حذب ويروج له باعتباره موضة العصر، ويرى الكثيرون أن الميدان السياسي يكتسب أهميته من كونه المتحكم في جميع الميادين الأخرى وذلك بما يرفعه من شعارات براقه كسيادة الشعب وما يتجه إليه من حرية ومساواة بين الجميع وما يمنحه من ضمانات لحماية حقوق الناس وحررياتهم في سبيل بناء مجتمع لديه قواعد سلطوية معينة ولو كانت بدائية في تشكيلاتها ومقاصدها.

**الكلمات المفاتيحية:** القبيلة، الأدوار والوظائف، البنيات التقليدية، موريتانيا.

## The tribe in Mauritania: roles and jobs

**Dr. Babe Ould Ahmed Ould Cheikh Sidiya**

professor at the Higher School of Education, Nouakchott - Mauritania

### **Abstract:**

This article seeks to study the tribal structures that exist in the Mauritanian context, given their historical context and the functions that they perform in the absence of the Sultan or imam who cares for the parish with the exception of the Almoravid state stage.

Consequently, we are facing a certain historical state that is excluded in the Islamic context as a whole due to the roles that it will play in its primitive societies, which had a kind of political organization organizing the rules and direction in its structure as a symbolic political authority that has the ability to engage in political action as a framework for legitimacy and social legitimacy.

And in general, the states are exposed to their path to multiple political developments in search of a system that reflects the general will of the people and ensures security, stability and progress for it, and during that process states witness multiple systems with the multiplicity of stages that they went through before eventually reaching the system that they seek or come close to and who see It is best suited for her.

This topic is considered one of the important topics that are shed on the spotlight from all sides and promoted as the fashion of the times, and many see that the political field is gaining its importance from being in control in all other fields and that raises it from the glamorous slogans such as the sovereignty of the people and the freedom and equality that it is heading towards It gives him guarantees to protect people's rights and freedoms in order to build a society that has certain authoritarian rules, even if they are primitive in their formations and purposes.

**Key words:** tribe, job roles, traditional structures, Mauritania.

## المقدمة:

لم يكن المجال الموريتاني يوما ما خاضعا لسلطة مركزية قبل الدولة الوطنية المستقلة حديثا نسبيا، وإن ظل كحال مجتمعات تقليدية مماثلة في النمط والسلوك، يسير أحواله وفق مقاس النازل و المستجد، الذي يحتاج حكما أو قولا يقتضي تجاوزه في لحظته تلك التي أنتجته وسياقه الذي انبثق عنه.

## مشكلة الدراسة:

تلك اشكالية ليست بالطارئ على الأقل في شموليتها وطرحها العام، وإن كانت جديدة على مستوى التناول ودراسة التراكم المعرفي الذي أنتجته على مستويات العقلية، وما تركت من آثار في مستوى التفكير السلطوي الأسر بطبعه للنخب المعرفية والمنتجة الكثير من المؤلفات في إطارها العام التنظيري حتى لا أقول الفلسفي حوله.

فالمنتج المحلي في هذا المجال كان إفرازا ونتيجة منطقية لنوع من النقية الممارسة في ثوب الشرعية المتاحة في ظل عدم وجود الإمام الجامع للأمة، وما يترتب عليه من أحكام شرعية ومقتضيات تقتضي النظر في ترتيب الأولويات والنظر في المقاصد المنضوية عليه. وبالتالي فإن السلطة القبلية ظلت فعلا ممارسا قبل تأسيس الدولة وحتى في ثوب الدولة المعاصرة مما تتيح من منافع ومصالح ينسجم فيها الجميع دفعا لسنة القبلية وانسجاما مع الآراء المؤطرة له في هذا المجال.

لذا فإن الدراسة تطرح أكثر أسئلة مركزية تتحرك عبر الزمن الطويل في هذا المجال مفادها ماهي القبلية؟ إلى حد ارتكز النظام السياسي على القبيلة؟ ماهي الآثار في المجال الاجتماعي من خلال الذب عن أبناء القبيلة والمجموع؟

## أهداف وأهمية الدراسة:

على أنه في إطار البدء لابد أن نشير إلى أن التاريخ الموريتاني لم يكتب إلى حد الساعة كتابة علمية تتجاوز المصالح والنظرة الضيقة حول الهدف والغاية من الحدث والتأريخ له، وهي قضايا في عمومها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدتها البلد من جهة، ثم طبيعة المناهج المطبقة في هذا المجال.

لذا فإن الهدف من هذا المقال سيكون خروجا عن النسق المعتاد ولن نقدم معلومات جاهزة قد تكون مجتزئة في غالبها بقدر ما سنركز على تاريخ الأفكار في المجال الجغرافي المتمسك عن غيره من بلاد الإسلام عموما باعتماده على بدائل محلية نظر لها من جهة الشرع والعرف لساكنة الصحراء.

لذا فإن التحول المراد هنا تحويره والإشارة إليه بسياق بنيوي يبنني عن قصد ووعي على دراسة التغيرات أو التصورات التأسيسية التي ستكون مدخلا نظريا حول هذه الظاهرة، التي واكبت انتقال المجتمع الموريتاني من كنف القبيلة إلى إطار الدولة بنظر سسيولوجي وتاريخي في الآن نفسه.

وقبل الدخول في تفاصيل التطور السياسي والغوص في عناصر هذا المقال نرى من الضروري تحديد بعض المنطلقات المفاهيمية حول المجال الترابي والتي كانت انعكاسا باديا للعيان للأزمات المعاشة في هذا المنتبذ القصي، مع الإقرار بأن حصر تلك التسميات ليس بالمقام اليسير ولا المراد، إلا أن استعراض أكثرها وجهة هو أمر من الضرورة بمكان.

أ. **صحراء الملثمين:** نسبة إلى صنهاجة اللثام الذين سكنوا الصحراء منذ قرون قبل الإسلام، وعلى أكتافهم قامت دولة اتخذت من مدينة اوداغست في الجنوب الشرقي للبلاد عاصمة لها، ومن أهم بطونهم لمتونة ومسوفة وجدالة، ولقد ظلت الرئاسة تنتقل بينهم إلى أن قامت على أيديهم دولة المرابطين في القرن الحادي عشر الميلادي. وتحدث البكري عن ملكهم وسلطانهم خلال القرن الرابع الهجري وذكر أن أكثر من عشرين من ملوك السودان كانوا يدفعون لهم الجزية. والظاهر أن البكري إنما يقصد بملوك السودان بعض القيادات العشائرية والأمراء المحليين. (إسلم محمد الهادي، ١٩٩٤، ص. ٢٣)

ب. **بلاد التكرور:** وهو اسم لمملكة إسلامية عاصرت الدولة المرابطية، واختلف المؤرخون في تحديد موقعها على أن الأمر الذي لا خلاف فيه هو أنها كانت بين حوض نهر السنغال ونهر النيجر وولاته. وقد أسلم وار جابي ملك التكرور قبل غيره من زعماء السودان، وذلك قبل قيام الحركة المرابطية (محمد سعيد ولد أحمدو، ٢٠٠٣، ص. ٣٥)

ج. **بلاد شنقيط:** وهو أشهر الأسماء التي أطلقت على موريتانيا وصارت علماً على البلاد وعلى سكانها في المشرق العربي وعموم العالم الإسلامي. وشنقيط في الأصل إسم لمدينة تقع في أعالي هضبة آدرار في شمال البلاد الآن، أسست سنة ١٦٠هـ / ٧٧٠ م وكانت حينها تسمى " أبير " ثم أعيد بناؤها في الموقع نفسه تقريباً سنة ٦٦٠ هـ / ١٣٧٢ م. (محمد المختار سيدي محمد، ٢٠١١، ص ٥٥)

د. **بلاد السيبية:** وهو أكثر الأسماء دقة في وصفه للواقع السياسي الموريتاني وأصدق تعبيراً عن الأزمة المعاشة، ذلك أنه يمكن القول دون بالغ حذر إن هذه البلاد لم تعرف منذ الدولة المرابطية حكماً سياسياً مركزياً. وظل السكان يحتكمون إلى الأعراف، حيث لا رادع سوى القوة الذاتية ووزن القبيلة وثقلها السياسي. (محمد المختار سيدي محمد، ١٩٩٧، ص ٥٥)

وفي ظل هذا الواقع المتأزم اجتماعياً، عمد الفقهاء الموريتانيون إلى تسمية البلاد بهذا الاسم، وكانوا بذلك يعبرون عن هم سياسي ديني كرسه غياب سلطان يسوس أمور البلاد والعباد، وتقام في ظل حكمه الحدود الشرعية.

**منهج الدراسة:** تحاول الدراسة أن تمزج بين منهجين في هذا الاتجاه بين المنهج الوصفي الذي يهتم بتاريخية الظاهرة القبلية في المجال الموريتاني ومحاولة تتبع ظهورها بقدر من الاختصار على أن يكون المنهج البنوي هو الأبرز في تحليل الظاهرة وآثارها وكيف شكلت بعدا مفاهيميا في الأخذ بالظاهرة واستقرارها في السياق المحلي ووأد أي اتجاهات سلطوية أخرى موازية.

## متن الدراسة:

تحتوى هذه الدراسة على عناوين رئيسية تتمثل في أربعة محاور أساسية يتعلق المحور الأول بدراسة التحولات الاجتماعية التى مرت بها المنطقة حيث البنية الاجتماعية المنغلقة والتي تعبر عن هم معرفي وتراتبية اجتماعية لا مرأى في اتكاءها على البنية القبلية كوعاء ضامن للاستمرارية والفاعلية المجتمعية.

يتمثل المحور الثانى في مفهوم القبيلة في موريتانيا المميزات العامة والوظائف ويتألف من محتويات تركز بالأساس في القبيلة من التعريف إلى الأدوار الوظيفية، وأدوار القبيلة في عناوينها الأساسية التى تتحرك وفقها بوصفها الوعاء الحاضن لمجتمعها.

أما المحور الثالث فيتعرض للقبيلة ومحتواها الاجتماعي بما تفرض من قواعد وأساس فقهي يتحرك الجميع وتبنى العلاقات في إطار من التفاهات المحلية المصحوبة بواقع وأعراف وعوائد المنطقة، إلا أن الجديد بالأساس يتمثل في تأطيرها من الناحية النخبوية والشرعية.

وقد أفردنا للحركة الاستعمارية بما خلفت من تغييرات جانباً من الدراسة والاهتمام غرضنا في ذلك الاطلاع على الآثار التى خلفها الاستعمار في هذا المجال وهل استطاع تغيير البنى التقليدية الفاعلة في هذا المجال .

أما المحور الرابع فيتعرض للقبيلة في مفهومها السياسي نظراً لغياب السلطان وما يترتب عليه من واقع بعد أقول الدولة المرابطية. ثم خاتمة تحتوى على خلاصات وتوصيات ، وقائمة للمصادر والمراجع والتي هي في عمومها بين المحلية التى أهتمت بهذا الموضوع على الرغم من قصورها في بعض القضايا خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بالتأسيس للقبيلة من الناحية النخبوية والشرعية. وبين مصادر كتبها أجنب لكنها تشكل أساساً لا غنى عنه لأي مهتم بالمجال الموريتاني ودراسة بنيته التقليدية فعلى علاقتها شكلت مصادر ثرية وهامة لدراسة هذه المنطقة. ثم ختمنا هذا المقال بخاتمة وتوصيات تصوراتية حول علاقة الدولة والقبيلة .

### المحور الأول : التحولات التاريخية والاجتماعية في موريتانيا :

لمعرفة الأوضاع الاجتماعية لأي مجتمع لا بد من معرفة بنيته وتركيبته السكانية وذلك من خلال تاريخه ونشأته عبر الزمن، فما هي البنية الاجتماعية للمجتمع الموريتاني ؟ وما هو دور كل فئة ؟ وما هي آثار ذلك على المجتمع ؟.

لذا تعد معرفة البنية الاجتماعية أمر أساسي لدراسة ومعرفة التطورات الحاصلة في مجتمع ما مهما كانت تلك التطورات وطبيعتها وقد اختلفت وتباينت آراء الباحثين والمؤرخين حول أصل التركيبة الاجتماعية للمجتمع الموريتاني، فأرجعها البعض إلى فترة الدولة المرابطية والبعض الآخر إلى دخول بني حسان ولكننا لن ندخل في محاجة تلك الآراء لأننا لسنا هنا بصدد البحث عن تلك الخلافات ولا هي غرضنا بقدر ما يهمنا إلقاء نظرة عليها لمعرفة تأثيرها وارتباطها بجوانب الحياة الأخرى للمجتمع وخاصة الجانب السياسي الذي هو موضوع بحثنا، ومهما يكن فإن البنية الاجتماعية للمجتمع الموريتاني والتي ما زالت قائمة حتى اليوم هي :

● **فئة بنو حسان** : وهم الفئة العليا في السلم الاجتماعي ويرجع أغلب الباحثين نسبهم إلى عرب المعقل الذين هاجروا إلى المغرب مع الهلاليين ودخلوا موريتانيا (إزيد بيه، ٢٠٠٣، ص ٣١) وهناك من يرى غير ذلك (ابن خلدون، ٢٠٠٣، ص. ٧٠) ، وتعتبر الفئة المسيطرة سياسيا منذ نهاية حرب شربيه (محمد المختار ولدالسعد، ١٩٩٣، ص. ٥٢) وكانوا يحتكرون اسم العرب لأنفسهم ويقومون من خلال سلطتهم بتكريس التراتبية الاجتماعية (الشيخ كمرا، ٢٠٠٩، ص. ٦٥) ويصفهم مرشزين Marchasien بقوله : " إن بنو حسان هم أهل الشوكة والسلطة في المجتمع الموريتاني" (مارشزين، ٢٠١٤، ص ٣٢) ومهمة بنو حسان الأساسية حمل السلاح وشؤون الحرب ويعتمدون في توفير متطلبات حياتهم على النهب والسلب والمغارم (المختار ولد حامدن، د، ت، ص. ١٨٤) ويرجع ذلك إلى كونهم في أعلى الهرم الاجتماعي ونفوذهم يعم الجميع، خصوصا في مجتمع بدوي لا يمتلك نظام مركزي ، إلا أن هذه الصفات ليست حكرا على بنو حسان فيمكن أن تمارسها أي فئة أخرى من فئات المجتمع.

● **فئة الزوايا** : وهم الفئة الثانية في السلم الاجتماعي وتتحدر أصول أغلبها من قبائل المرابطين المعروفة (مسومة، كداله، لمتونه) (حماء الله ولد السالم، ٢٠٠٨، ص. ٩٦) وهي صاحبة السلطة الدينية في المجتمع والقيمة على أمور الدين (السيد ولد أباه، ١٩٩٥، ص. ٨٦) وتمتحن الزوايا الزراعة وحفر الأبار (محمد المختار ولد سيد محمد، ٢٠٠٩، ص. ١٦) ولها أيضا نصيب من المغارم على الفئات الأخرى، كما أنها تمارس مهنة التجارة إلى حد كبير (حماء الله ولد السالم، ٢٠٠٧، ص. ١٧) كما تعتبر فئة الزوايا ذات تأثير ونفوذ عميق في المجتمع الموريتاني، وهذا ما يجعلها تبرز في تنافس اجتماعي وسياسي مع بنو حسان فهي صاحبة القيادة الروحية والعلمية ولها أيضا وزن اقتصادي كبير، ومع هذا فهناك من الزوايا من يمتحن مهنة حسان فيحمل السلاح ومن حسان أيضا من يكون زوايا، ويشكل حسان والزوايا الارستقراطية الفائزة سياسيا واقتصاديا وإيديولوجيا ، إلا أن هذا التكامل في الأدوار لم يمنعهم من التنافس فيما بينهم فقد ظل الصراع والتنافس يطبع العلاقة بينهم على السلطة ويضيف مرشزين أن سيطرة الركاب والكتاب على السلطة تبقى الفئات الأخرى تحت حمايتها (مارشزين، ٢٠١٤، ص. ٧١) .

ومع هذا فإن المجتمع الموريتاني مجتمع يتميز بالمرونة فرغم التراتبية الاجتماعية والقبلية وتأثيرها على الفرد والمجتمع عن طريق القرابة أو الولاء فإن ذلك لم يمنعه من الانقسام الداخلي حسب مصالح الأفراد والجماعات، فيمكن للشخص أن يغير قبيلته أو مكانته حسب الظروف التي تمر به.

● **فئة التابعين**: وهم الفئة السفلى في الهرم الاجتماعي وهي عبارة عن مجموعات متنوعة وتمثل قاعدة عريضة وهي بمثابة المحرك الأساسي لاقتصاد المجتمع وتنقسم هذه الفئة إلى عدة مجموعات تصنف حسب الآتي:

- **اللحمة (أزناكه، أو الأصحاب)** : وجلها من صنهاجة وبعضها من بنو حسان الذين أخضعهم بنو عمومتهم في المعارك (حماء الله ولد السالم، ٢٠٠٨، ص. ٩٧) وتعتبر ثروة بنو حسان الرئيسية فكانوا يتباعون فيها ويتوارثونها فيما بينهم مع اعترافهم بحريتها (محمد الأمين الشنقيطي، ١٩١١،

ص. ١٥٩) ويطلق على أتباع بني حسان منهم اللحمة أو أزنাকে وأتباع الزوايا التلاميذ وتعطي لحسان الغرامة وللزوايا الهدية، وتمتحن هذه الفئة تربية المواشي والزراعة (محمد الراظي ولد صدقن، ١٩٩٢، ص. ٢٢) حيث تشكل يد عاملة للمجتمع، إلا أنهم في بعض الأحيان كانوا يشاركون في الحروب وفي الشؤون العامة الأخرى.

- **لمعلمين** (أصحاب الحرف أو الصناعات) : لا ترجع هذه الفئة إلى أصل واحد فمنهم العربي والصنهاجي والسوداني وهناك من يرى أنهم من ذوي الأصول والتقاليد الغامضة، وهي مجموعة حرفية تمتحن الصناعة التقليدية من خشب وجلود ويرتبطون خاصة بالزوايا، وتتقاضى هذه الفئة رواتبها على شكل مواشي أو حبوب ودورها أساسي في توفير حاجيات المجتمع الضرورية من أواني وحلي وغيرها. (محمد الراظي ولد صدقن، ١٩٩٢، ص. ٤٣)

- **إيكاون** (الزفافون أو المغنون) : وأصولهم أندلسية وأغلبهم من الطوارق والسودان وتمتحن هذه المجموعة الموسيقى ويرتبطون أساسا بحسان حيث يمدحونهم ويتغنون بأمجادهم في الحفلات والمناسبات، وتعتمد في أمور حياتها على الهدايا من طرف الأمراء ويتبع بعضهم للزوايا وبعض لحسان، ويرجع لهذه الفئة الفضل في حفظ الكثير من التراث الشعبي (الخليل النحوي، ١٩٨٧، ص. ٧٣).

- **لحراطين** (العتقاء أو العبيد المحررون) : و الكثير منهم كان من الموالي وأغلبهم من مجموعات زنجية تعربت وصارت من مجتمع البيضان ويعملون في الواحات وزراعة الأراضي التي تعود ملكيتها لأسيادهم.

- **العبيد (الأرقاء)** : وهي مجموعات من الرقيق الأسود وأغلبها من المجموعات السودانية وتعمل هذه المجموعة أساسا في الخدمات المنزلية ، وهي أكثر المجموعات الخاضعة ارتباطا اقتصاديا بحسان والزوايا ولا يمكنهم أن يستغلوا بأنفسهم على الإطلاق يرجع ملكهم وأموالهم لأسيادهم يتصرفون فيهم كيف يشاؤون يباعون ويشتررون فهي تعاني من قهر وغبن اقتصادي وظلم أخلاقي . (حماد الله ولد السالم، ٢٠٠٨، ص. ١١٣)

وعموما ومع احترامنا لهذا التقسيم الطبقي الذي لم يأتي طبعا من فراغ بل اعتمد على مصادر تاريخية ومعطيات موثقة هامة، إضافة إلى كونه يعتمد في الدرجة الأولى على التنظيم الطبقي الموجود في المجتمعات القبلية، إلا أن هذا لا يمنعنا من جعلنا نعتقد أن التراتبية في المجتمع الموريتاني لا تعتمد في الأساس على تقسيم عرقي نقي، أكثر مما تعتمد على تراتبية مبنية في الأساس على نوعية الوظيفة التي تمتحن كل فئة، وقد كرس المجتمع هذه التراتبية وذلك من خلال تقديره وتعظيمه للقيادة المزدوجة بتمجيد شأن العلم والسلاح واعتبارها رمز المجد والكرامة فلا مكان إلا لمن يدلي بشهادة علمية أو شهادة عسكرية، هذا إضافة أيضا إلى ظروف الصحراء القاسية التي يمكن أن تكون أخضعت بعض المجموعات للأخرى، فإذا نظرنا بعمق في طبيعة كل فئة وأصولها التاريخية نجد أنها لا تعدو أكثر من كونها تشكلت بمقتضى الظروف والملابسات التاريخية ويبقى عنصر القوة هو المسؤول عن تحويل بعض الفئات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس ومع هذا

فإنه رغم التباين والاختلاف بين العناصر والقبائل من الناحية العرقية والاجتماعية المكونة للمجتمع الموريتاني، فإن الدين الإسلامي ظل يوحدنا وينظم العلاقات التكاملية بين جميع مكونات المجتمع ويحافظ عليها .

### المحور الثاني: مفهوم القبيلة في موريتانيا:

يصنف المجتمع الموريتاني ضمن المجتمعات التقليدية ذات التأثير العميق للطابع القبلي (محمد نجيب بوطالب، ٢٠٠٢، ص ٩٥) حيث يتأسس هذا المجتمع على بنية قرابية تتسم بالانقسامية وفق جدلية الانشطار والانصهار "ومعنى ذلك أن الرابطة القبلية تحتوي على وسائل للاندماج الداخلي بين مختلف أقسام القبيلة مما يعمل على تقوية التلاحم العصبي من خلال نموذج النسب المشترك بمختلف أبعاده الواقعية والميتولوجية وكذا توظيف شتى مظاهر التضامن الاجتماعي بين أفراد وعائلات وفروع القبيلة (عبد الله السيد ولد أبيه، ١٩٩٥، ص ٨٨).

وتجدر الملاحظة إلى أن الترابط العصبي- الذي هو سمة البناء المجتمعي في موريتانيا- جاء نتيجة اتفاق مسبق أو بتأثير عوامل خارجية أو حتى بظرفية زمنية إذ لا يمكن تصور "عصبية" من دون الوعي بها رغم تفاوت مستويات وتمثيلات هذا الوعي ولكنه بالرغم من ذلك يظل حاضرا بشكل دائم في مخيلة الفرد والمجموعة على حد السواء بكيفية شعورية أو لا شعورية (محمد كلاوي، ١٩٩٥، ص ٥٤).

### أولا: القبيلة من التعريف إلى الأدوار الوظيفية:

لقد تزايد الحديث في العقود الأخيرة من القرن المنصرم في بلدان العالم الثالث عن القبيلة كإطار للانتماء والهوية، نظرا لما يشكله ذلك من خطر على مستقبل الوحدة الوطنية ولما يطرحه من إشكالات تعثر التنمية بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، ويتجلى هذا الاهتمام في أمور عدة من بينها دخول السيسولوجيا والأنثروبولوجيا مجال التدريس الجامعي من جهة وارتباط البحث السيسولوجي ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى (محمد نجيب بوطالب، ٢٠٠٢، ص ٩٥) ، كما أنها أثارت تفكير الباحثين في إطار علاقتها بالدولة فتناولوها بالتحليل والتنظير انطلاقا من مشاهداتهم واستقراءاتهم لما يدور في بلادهم من بروز قوي لظاهرة السلطة القبلية وبشكل أدق ظاهرة السلطة المجتمعية التقليدية التي لا زالت تخترق كيانات الدولة وتؤثر في مجريات الأحداث في غالبية البلدان النامية. (محمد نجيب بوطالب، ٢٠٠٢، ص ٧٧).

وتعتبر السلطة القبلية في موريتانيا النموذج الحي على مستوى العمق والفعالية نظرا لاعتبارات تاريخية وسياسية وبيئية، فما هي طبيعة "القبيلة" كنظام اجتماعي في موريتانيا؟ ، وما هي أسس سلطتها وتجلياتها؟ .

لذاك يقوم نظام القبيلة في موريتانيا على أساس تلاحم بين القبائل بفعل رابطة العصبية، وتفاوت هذه الرابطة بين عدة مستويات لعل أهمها القرابة النسبية أو ما ينضوي تحتها من ولاءات أو تحالفات أو مجاورة . ( Abdel

، (Wedoud Cheikh, 1985, pp 154. 155



ومن هنا يمكن القول إن النظام القبلي في موريتانيا يتجاوز في بنياته وتفاعلاته الانتساب الضيق لحساب فضاء أوسع هو "العصبية التي تعني الجماعة ولكن ليس مطلق الجماعة، بل بالضبط تلك التي تتكون من أقارب الرجل الذين يلازمونه، وهذا يعني أن العصبية تقوم على أساس القرابة في المقام الأول، كما يعني أن جميع أقارب الرجل ليسوا بالضرورة عصبية له بل فقط الذين يلازمونه منهم" (محمد عابد الجابري، ١٩٨٢، ص ٢٥٢).

ولتسليط الضوء على هذا النظام القبلي نتناول مقاربة لمفهوم القبيلة كوحدة اجتماعية أساسية، على أن نشفع ذلك بمحاولة إسقاطها في سياقها الاجتماعي عبر التقسيم الهرمي للمجتمع والأدوار التي يضطلع بها كل عنصر فيه.

لا جدال في أن القبيلة من أبرز التنظيمات الاجتماعية والسياسية في موريتانيا عبر تاريخها منذ تشكل المجتمعات العربية واللمتونية الصنهاجية والزنجية في قالب مجتمعي واحد، ولعل تفرّد القبيلة برعاية التنظيم الاجتماعي والسياسي هو السبب في أن يطلق على هذه البلاد مصطلح "المنكب البرزخي" الذي أطلقه العلامة الشيخ محمد المامي المتوفى سنة ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م في سياق تطلعه لسلطة مركزية تدير شؤون البلد؛ ويعني لديه هذا المصطلح توسط هذه البلاد بين المجتمعات ذات التنظيم المركزي شمالا الدولة العلوية وجنوبا الدولة البوصيائية (محمد المختار ولد السعد، ٢٠٠٢، ص ٤٠ و حماه الله ولد السالم، ٢٠٠٥، ص ٤٤) وهذه المكانة التي تحتلها القبيلة ظلت تحتفظ بها حتى في فترات الاستعمار وكذا بعد الحصول على الاستقلال، ويعود الاحتفاظ بهذه الأهمية للدور الريادي الذي ظلت تضطلع به القبيلة في مجالات تدبير الشؤون العامة، ولا غرابة في ذلك ما دامت هذه البلاد لم تعرف أي حكم يبسط النفوذ ويوحّد الهوية وينظم العلاقات السياسية ويضبط الحياة العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لم تكن هناك رغبة جادة من طرف السكان للتطلع نحو إقامة كيان خاص بالموريتانيين، لأن الولاء في هذا البلد ظل موزعا بين الإمارة (عبد الله السيد ولد أباه، ١٩٩٥، ص ٨٩) أو العشيرة من جهة أو حتى التطلع إلى الانتظام في حكم بعض دول الجوار (محمد الأمين ولد سيدي باب، ٢٠٠٥، ص ٥٤). ومن هنا يظهر عمق التعلق بالقبيلة.

وعموما فقد ظلت البنية القبيلة هي الوحدة الاجتماعية المتكونة من مجموعة من الأفراد تتمتع بوجود سلطة سياسية في إطار مجال جغرافي محدد، وهو المجال الذي قد يكون مستقرا لاستقرار أصحابه، أو متنقلا تبعاً لتقلّهم إذا كانوا من البدو الرحل، وتعبير آخر يمكن القول إن القبيلة هي تلك التركيبة الاجتماعية والسياسية المكونة في أغلب الأحيان من وحدات قرابية صغرى قد تكون في أسر وعشائر وقد تكون أفخاذا تخضع لجدلوية الانصهار والانشطار تبعاً للظروف الأمنية والاقتصادية التي تكتنفها، ومن الطبيعي أن يخضع أفراد مجتمع من هذا النوع لعادات وأعراف يسهر على تطبيقها رئيس ينتمي إلى أوليغاريشية من أعز أسر القبيلة وأقواها سلطة، ذلك بأن النظام القبلي ليس نظاما ديمقراطيا بل هو تعاضدي غير متجانس يتأسس على هرمية تتسلسل عن طريقها الوحدات الاجتماعية والسياسية". (عبد الوهاب ولد محفوظ، ٢٠١١، ص ١٢٨).

لذا ظلت القبيلة كهيكل اجتماعي أو وحدة سياسية يترأسها زعيم القبيلة ويعاونه مجلس مكون من نواب عن كل بطن من البطون، ويعتبر هذا المجلس بمثابة جماعة الحل والعقد، وتسمى كل تبعية لأحد بطون القبيلة (اركيزة) أي دعامة (محمد ولد محمد فال، ٢٠٠٠، ص ٥) ،

وهكذا تتدرج هرمية البناء القبلي من الخيمة إلى الفخذ إلى القبيلة إلى الحلف وهذا التدرج يظهر بساطة التنظيم الاجتماعي في موريتانيا واختزاله لبعض التفرعات والحلقات الأخرى البيروقراطية القبلية على نحو ما هو موجود في المجتمعات المغاربية الأخرى (محمد نجيب بوطالب، ٢٠٠٢، ص ٩٦).

من هذا المنطلق تعرف القبيلة تعريفات متعددة، ولعل أكثر هذه التعاريف وجاهة يكمن في أن أفرادها ينتمون إلى جد واحد مشترك، وترتكز على أساس روابط العرق والتحالف، وتخضع لمجموعة من القوانين الاجتماعية في نشأته الأولى، ويعتمد هذا الشكل على سلمية شبه صارمة في أجهزته التمثيلية الحاكمة، تعتمد أساساً معيار القوة، والعصبية، والعمر، والمال، وتتحدد في نظام القيم والإرث الثقافي المشترك، وترتبط بين أعضاء هذا التنظيم مصالح وعلاقات تفرض على الكل جملة من الواجبات، وترتب له حقوقاً مقابل ذلك وضمانات (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٦٢).

### ثانياً: دور القبيلة في موريتانيا

إن القبيلة في موريتانيا بعناصرها وتفاعلاتها الداخلية بمثابة صورة مصغرة للمجتمع من حيث المدلول والأبعاد، وإذا كانت الحالة العامة أن الرابطة القبلية ليست مبنية على العرق والدم وإنما على المصالح المشتركة والتعاقد الاجتماعي والإرث الثقافي المشترك فإن هناك قبائل عدة قامت على أساس القرابة في النسب (أحمد الوافي، ١٩٩٥، ص ٧٩) في هذا المجتمع، مما يمكن معه اعتبار القبيلة -تاريخياً- بمثابة بوتقة تنصهر فيها كل المكونات المجتمعية وتناط بها عن طريق النيابة كل مظاهر العمل السياسي والعسكري والاقتصادي.

إن هذه الفكرة تحيلنا إلى التساؤل عن مصدر هذه السلطة القبلية وكيف استطاعت القبيلة أن تفرض نظاماً ما في ظل غياب أي مظاهر مؤسسية أو ضببية؟

تحمل القبيلة في كثير من عناصرها أيديولوجيا قوية بفعل الأعراف والتقاليد المتوارثة جيلاً بعد جيل والتي يعتبر الإخلال بها أشد وقعا من أي إدانة يتعرض لها خارقو مضامين وروح القاعدة القانونية في عالم الدولة الحديثة، خاصة أن السلطة التي تحظى بها القبيلة غير محددة ولا خاضعة لأي رقابة سوى ما تراه القبيلة في شخص زعمائها، كما في كافة أفرادها من استهجان أو مباركة لفعل ما أو أي تصرف أو ما كان داخلاً ضمن الأوامر والنواهي الإلهية فتلك مسألة لا مساومة فيها البتة وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين الموريتانيين "إن مصدر السلطة في النظام القبلي هو القبيلة كوحدة اجتماعية سياسية، أي عاداتها وتقاليدها (وجماعتها) وأعرافها، ومن ثم القوانين المعمول بها، وهذه نتيجة في غاية الأهمية أي أن احترام القوانين التي يضعها المجتمع لنفسه مسألة لها جذور عميقة في هذا المجتمع (أحمد الوافي، ١٩٩٥، ص ٨٣) بمختلف تقسيماته الوظيفية والعرقية.

وقد ظلت هذه البيئة الصحراوية بإكراهاتها المختلفة وقساوة طبيعتها وتعدد التزاماتها في سياق أزمنة السبية وإرثها المعقد - فرضت على الفرد الارتقاء في أحضان نظام يحميه في هذه البيئة العاصفة ويحقق له - وبه - المصالح المشتركة والحاجات الضرورية فكانت البنية الناشئة عن تفاصيل هذا الوضع كلها عوامل أدت إلى تجذر سلطة القبيلة (أحمد الوافي، ١٩٩٥، ص ٨٥). مما جعلها تنفذ أو تقيم بالأدوار التي تقوم بها الدولة في ظل غيابها أو غياب السلطان بالمفهوم الأسر مما يمكن تعديده في النقاط التالية:

### ■ البعد الهوياتي للقبيلة:

توفر القبيلة لأفرادها هوية ثقافية وانتماءً وجدانياً يحس معه كل أفراد القبيلة بالفخر والاعتزاز؛ فهم يدافعون عن القبيلة باعتبارها الهوية الثقافية التي يفىء إليها ويعتز بها كل فرد فيشبع رغبته في الانتماء على حد تعبير الباحث الموريتاني أحمد الوافي الذي (عاش طفولته ووقتاً من شبابه بين أبناء القبيلة وتلقى وسمع مآثرها وأمجادها في شكل المقولات والقصص والأساطير التي تروي هذا التراث، ورأى وهو يافع الممارسات القبلية والمناورات الداخلية حين تعيين الخلف، وحين توزيع الأعباء وعند النزاع وحين الصلح كيف تمارس السلطة القبلية وكيف يحتكم إلى القاضي وكيف توزع الدية، هذا التراث القبلي تسجله الأشعار و الأغاني الشعبية (الزجل الشعبي) سواء في شكل المديح والإطراء لأبطال القبيلة وأيامها المشهودة أو في شكل الذم أو الهجاء للخصم القبلي أو للخارجين عن طاعتها على حد سواء) (أحمد الوافي، ١٩٩٥، ص ٧٩).

ويمكن أن نلاحظ ملمحين ساعداً على تجذر البعد الانتمائي أولهما غياب أي منافس في الانتماء - دولة أو أمة أو جهة - لأن هذا المنكب البرزخي على حد تعبير الشيخ محمد المامي لم يعرف سلطة مركزية ولا دولة واحدة يشعر الفرد بالانتماء إليها فتحل محل الشعور بالانتماء القبلي أو تحد منه على الأقل فلا داعي للتنبيه إلى ضالة منافسة البعد الجهوي أو الفتوي للشعور القبلي الطافح، والسبب في ذلك أن الفئات تتبع لقبائل أو تتوزعها قبائل، كما أن الجهات توجد فيها القبائل دون حاجز واقعي يفرق بين أفراد القبيلة الواحدة في حين أن المدن رغم قلتها هي معاقل قبلية في الواقع فكان لابد من تعويض هذا الفراغ والشعور بعدم الانتماء بالارتداء التام في أحضان القبيلة والانسحاق وراء المنادين بأمجادها تارة لأنها تحقق مصالح أفرادها وتستحق أن يُفتخر بالانتماء إليها لتفوقها - ثقافة وعلماً أو حرباً و عزة.

لذا يجد الفرد في القبيلة نفسه تحت رحمة أدب يمدده وهو يسمع أمجاد القبيلة ومفاخرها تسطرها أحكم القصائد وأعدب " الأشعار - العربية واللهجية - خاصة تلك التي ترتبط بمكرمة مشهودة أو انتصار في يوم حرب دائرة أو فوز بقضية أمام قاضٍ منسب فتشكل هذه المعزوفات جزءاً من "سيفونية" تعززها الروايات الشفهية سرعان ما تشكل مع الوقت معنى وجود الفرد وشعوره الأقصى وانتماءه الذي لا يشعر معه بانتماء.

ونظراً للتركيبية الاجتماعية الخاصة للمجتمع البيطاني قديماً - (علماء - محاربين - رعاة) - القائمة على أساس وظيفي نجد اختراقاً غربياً للنظام القبلي تماماً يمكن التعبير عنه بانزياح انتمائي فنجد المحارب يبني سلسلة أمجاد - خارقة في بعض الأحيان - للعالم "لمرابط/ أمغار" الذي ينتمي إليه ويتعاضد معه روحياً، وفي المقابل نجد العالم يطلق بعض التزكيات والكلمات السيارة ترويجا ونصرة للمحارب الذي يتعاضد معه، ومثل ذلك يقال بين أهل العلم والشوكة وأهل الرعي (حماء ولد السالم، ٢٠٠٧، ص ٩٦).

هذا الانزياح يلمح إليه ما ورد على لسان الشيخ سيديا بابه بقوله: (و العرب وإن كانت لهم المملكة والشوكة فالزوايا المناصب الشرعية؛ كالإمامة العظمى التي اتفق عليها العرب والزوايا قبل "شربيه" لناصر الدين و إقامة الصلاة وطلب العلم والشهادة والتبرك). (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٤٦).

### ■ البعد الخدماتي للقبيلة

يجد الفرد نفسه في المجتمع الصحراوي في مجتمع – والإنسان كائن اجتماعي بطبعه كما يقول بن خلدون - (بن خلدون، ٢٠١٠، ص ٥٣) أمام أعباء تفوق قدرته و صعوبات يقصر عنها باعه فالقبيلة هي التي تحمي مصالح أفرادها مقابل الاعتراف والانصياع لمجموعة الواجبات والمبادئ الأخلاقية التي تعتبرها القبيلة مرتكزها و قيمها المثالية.

ولذلك يبقى الفرد الذي وجد نفسه فجأة بغير قبيلة سواء كان ذلك بسبب جنائية أو هزيمة قبيلته في حرب أو فسخ قبيلته له لمخالفة القوانين يجد نفسه في مواجهة أخطار ومصائب تضطره اضطرارا إلى الدخول في حلف مع قبيلة تحميه وتقدم له نفس الخدمات التي تقدم لباقي أفرادها والتي يمكن أن تلخص في النقاط التالية:

#### ● الأرض والمجال

يتمتع أفراد كل قبيلة بحرية والسكن والتنقل في المجال التابع لقبيلته والقبائل المتعاضدة معها وتعد هذه الميزة كافية وحدها لترسيخ دور القبيلة و الوقوف على أهميتها لأفرادها.

#### ● الحماية

يمكن تحديد مفهومين لمعنى الحماية تبعاً للظروف الخاصة التي مرت بها المنطقة إذ قد تكون هذه الحماية مباشرة – فتقاتل القبيلة دفاعاً عن أفرادها ضد اعتداء أي قبيلة أخرى أو أي فرد منها وقد تكون دفاعاً غير مباشر (دفاع معنوي) حيث تتمتع بعض القبائل بهيبة تجعل كل المنتمين إليها يتمتعون بحماية معنوية وكلمة عظمت مكانة القبيلة العلمية أو العسكرية كلما ازدادت الرغبة في التعاضد معها (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٤٩).

#### ● الضمان التعاضدي

إذا كان نظام الحماية السابق يحمي أفراد المجموعة ضد أخطار الآخرين مقاتلة دونهم أو ساعية بالجاء والمنزلة العلمية فإن القبيلة ظلت تحمي أفرادها ضد أخطائهم و ضد فشلهم أو ضد الأخطار غير المصنفة (السماوية) وذلك عبر آليات يقوم عليها النظام التعاضدي وسأخذ نظام الدية كنموذج حيث تتحمل القبيلة جنائية الفرد المنتمي إليها دون تمييز بين أفرادها مهما بلغت الجنائية وبغض النظر عن الآليات التي تدفع بها الديات أو تقسمها فإنها في النهاية تبقى حقا تقر به القبيلة لكل أفرادها بل تمجد المبادرين إليه وتبالغ في رفع مكانة من تحمل معظمه.

وتتمثل حماية القبيلة لأفرادها ضد فشلهم في تحملها ديون المفلسين و من تجتاح المصائب ثروتهم بمواساتهم وإغنائهم في كثير من الحالات المشهورة (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٦٢).

#### المحور الثالث: القبيلة والمعطى الاجتماعي:

اتسمت بلاد شنقيط بميزتين ميزتها عن غيرها من البلاد الإسلامية، وكان لها الأثر البالغ على العقليات وتاريخ التنظيم السياسي، فكانت الدولة غائبة والإمارة في علاقتها مع الفقهاء تتميز بشد وجذب، مما فتح المجال أمام تنوع الآراء والقراءات المختلفة للواقع وتحليلاته.

لذا تطالعنا فتاوى لبعض العلماء الموريتانيين، ترشد إلى وجوب لزوم نظام القبيلة وحرمة السعي في خلها وتفريقها، ويعللون ذلك بالرجوع إلى المقاصد المصلحية القاضية بوجوب الحفاظ على الأنفس والأموال والأعراض التي هي المقصد من الشريعة سواء من جهة الوجود أو من جهة العدم، والذي لن يتأتى بطبيعة الحال في ظل غياب السلطان إلا بالركون إليها والارتقاء في أحضانها بدافع الشرع والدفاع عن بيضة الإسلام والسلم الأهلي المبتغى من خلال تنظيراتهم، فقد كان أهم سند يرجع إليه العلماء ويركنون إليه إضافة إلى مبدأ "الاستصلاح" البالغ الأهمية في الفقه المالكي ومدوناته، هو أنهم يعتبرون جماعة القبيلة في مثل هذا الظرف والمجال مرادفاً للجماعة الشرعية ذات الدلالات في الاصطلاح الشرعي الإسلامي، التي تقضي بأن يد الله مع الجماعة وإن الذنب إنما يأكل من الغنم القاصية، ومن قوله تعالى "ولا تفرقوا". (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٧٠).

ولقد درج أغلب فقهاء هذه البلاد على اعتبار أن الجماعة صنوان للسلطان موازية له في المنظور والواجب والمترتب عليه من أمور الدين والدنيا، إذ يقول أحمد باب بن الحاج أحمد المسك المسوفي التميمي مانه: [...] إعلم أن الموضع الذي لا سلطان فيه ولا يحكمه حكم السلطان إن اجتمع جماعة من المسلمين فيه على إقامة أحكام الشرع على الوجه المشروع فإن حكمهم يقوم مقام السلطان والقاضي...]. (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٧٠).

#### • الزواج

لاشك أنه في مجتمع قبلي بامتياز، لا يمكن للفقهاء سوى الاندماج في هذا الفضاء والتشريع له بمختلف الوسائل والآليات الضرورية، من أجل نقاء القبيلة وبقائها خلوا من الغرباء، ومن أجل التلاحم والتعاقد أيام المحن والأزمات التي تعترض القبيلة من حين إلى آخر في مجتمع عرف باقتصاد الغزو، من الطبيعي جدا والحال هذا أن ينظر الفقهاء مقصداً وغاية من أجل أن تبقى القبيلة سورا مانعا لهم، ليتسم علاجهم بمميزات عامة لعل من أبرز مظاهرها عمل أفرادها على وحدتها وعدم الشذوذ عنها بأي نشاط مهما كانت طبيعته والمقاصد من ورائه، ولذا كان التنظير العام حاضا على الزواج من بنت العم وهي مسألة لا شك أنها تدخل في مسألة الكفاءة وما يترتب عليها في الشريعة (باب بن الشيخ سيديا، ٢٠١٣، ص ١٤).

#### • بناء المساكن والخيام

لا يكاد أو يتصور أن ينفرد أي فرد من أفراد قبيلة في أي حالة من حالات الإعمار بالمسؤولية ولا حتى بجزئها الأكبر ولكن في هذه الحالة فإنه في معظم الأحيان تضطلع النسوة بجزئه الأكبر؛

#### • الإعمار

سواء تعلق الأمر بحفر الآبار أو بناء السدود أو إقامة المدن يكون الجميع أمام مسؤولية شبه مشتركة وفي الحالات الخاصة والتي ينفرد شخص ما بواحد من هذه المشاريع الكبيرة تنداعى قبيلته وكل القبائل المجاورة لمشاركته في الجهد.

إن القبيلة في المجتمع الموريتاني، هي من حيث الأساس هيكل اجتماعي أو وحدة سياسية يتزعمها رئيس القبيلة، ويساعده مجلس يتألف كالعادة من نواب عن كل بطن من البطون "جماعة الحل والعقد"، وهي في العادة تحالف مصلي بين مجموعة من الأفراد من شتى الأعراق والقبائل (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٦٦). ولذا نجد جملة من الخطط الشرعية السلطانية ذات الطبيعة الاجتماعية والسياسية، والتي لها تعلق فعلي بالإمام، تقوم بها جماعة القبيلة، وتتمثل أهم الخطط التي تضطلع بها الجماعة في المسائل التالية :

- إرث من لا وارث له؛
- القيام على الإصلاح والوساطة بين المتخالفين داخل وخارج القبيلة؛
- القبض على يد المفلس والغارم؛
- خطة الحسبة؛
- التزكية والجرح؛
- تدريس الناشئة؛
- حفر الآبار وإعمار الأرض؛ (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٧٠).

١. **تاريخ وجود الاستعمار في موريتانيا:** مع تحولات ق ١٦ وتطور الملاحة البحرية واتساع نطاق التجارة العالمية بدأ الوجود الأوربي على السواحل الأطلسية وحل المحيط الأطلسي محل البحر الأبيض المتوسط حيث استقطبت السواحل الموريتانية المغامرين والتجار الأوربيين وكان في مقدمتهم البرتغال والأسبان وكونوا تجارة بحرية أدت إلى تراجع التجارة الصحراوية فتغير اتجاه الطرق التجارية مما أدى إلى تفكيك الروابط بين موريتانيا ومحيطها وتراجع دورها التاريخي (الناني ولد الحسين، ٢٠٠٠، ص ٢٩٠) فما هي طبيعة الوجود الأوربي على السواحل الموريتانية؟ وما هي انعكاساته على المنطقة؟

بدأ الأوربيون في بناء علاقات تجارية مع السكان المحليين ونظرا لتلك العلاقات الاقتصادية تكونت علاقات سياسية بفعل المعاهدات التي أبرمت مع الأمراء مما أدى إلى التنافس الشديد بين القوى الأوربية وذلك لاحتكار مادة الصمغ (الشيخ سيدي باب، ٢٠٠٣، ٣٧) التي تمثل المادة الأساسية عند الأوربيين في تلك الفترة، والتي احتلت الصدارة في هيكل الاقتصاد الرأسمالي، فأشدت اهتمام مختلف القوى الأوربية إلي موريتانيا الغنية بتلك المادة فمكنت هذه القوى في تطاحن مستمر بغية الاستيلاء على النقاط التجارية في السواحل الإفريقية عامة والموريتانية خاصة (محمد سعيد ولد أحمد، ٢٠٠٤، ص ١٦٩)، ولهذا أدركوا أهمية تطبيع العلاقات مع زعماء البيضان داخل البلاد الموريتانية التي أصبحت بالنسبة للأوربيين شريكا لا يعوض بشيء ويستحق التنافس والحروب من أجل كسبه، ومن هنا تمكنت الدول الأوربية من توسيع شبكة التجارة الأطلسية وتشجيع الكشوفات الجغرافية والرحلات.

ومن ثم بدأت الدول الأوروبية بإنشاء مراكز تجارية لتنظيم العلاقات التجارية مع الأمراء بطرق سلمية مقابل الحصول على إتاوات وتلعب الرغبة في الحصول على هذه الإتاوات أهمية كبيرة في تشجيع التبادل والتنافس، ويعمل من خلالها الأوروبيون على تقوية الخلاف بين الأمراء.

ومع حدوث تطورات في المنطقة لا يمكننا الغوص فيها وذلك لكونها تخرجنا إلى حد ما عن نطاق هذا المقال، فإننا سنكتفي هنا بالقول أنه خلال ق ١٩ بدأت موريتانيا تشهد رحلات وبعثات كشفية يمكن اعتبارها اللبنة الأولى للسيطرة على البلاد مع نهاية هذا القرن ازدادت حيوية المصالح الفرنسية بشكل خاص في المنطقة فقررت احتلالها وكان هاجسها الأول ربط مستعمراتها شمال الصحراء بجنوبها فكيف كان ذلك؟ وما هي أهم محطاته؟

لقد تزامن دخول الاستعمار للبلاد مع اشتداد الصراعات الاجتماعية والقبلية في المجتمع وفي مثل هذه الظروف التي يسيطر فيها الظلم الاجتماعي والفضى السياسية كانت فرنسا علي مشارف موريتانيا قد احتلت السنغال جنوبا والمغرب شمالا وهي بحاجة للربط بين هذه المستعمرات وتأمين التواصل بينها، وقد ساعدت هذه الظروف على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الاحتلال البلاد.

بدأ التدخل الفرنسي يزداد شيئا فشيئا ونوايا الاستعمار تتضح وضرورة ضم موريتانيا ملحة فقررت فرنسا احتلال البلاد ووضعت لذلك مشروع كبلاني ولن نقف هنا عند تفاصيل ذلك المشروع ونكتفي بالقول أنه نظرا لخلفية الرجل الفكرية فقد بث أثناء حملته بأن الفرنسيين قادمين لإقرار السلم والاستقرار وأن الظروف الساخنة التي تمر بها البلاد خصوصا منطقة الترارزه تستدعي منهم التدخل لإقرار السلم والعدل بين الموريتانيين وأكد أن الفرنسيين ليست لديهم أطماع في البلاد غير وهذا أيضا ما يؤكد جيليه GILIE بقوله : "لقد أظهرت الاستكشافات أن موريتانيا بلد فقير وخاصة فينصاه Vincent وأبو المقداد" (جلييه، ٢٩٩٦، ص. ١٢٣)، وفي نفس السياق يضيف مارشزين لم يكن للاستعمار في البداية أي هدف اقتصادي مباشر، فالهدف الأول استراتيجي فقط وبالتالي محاولة إدارة البلاد بأقل تكلفة. (مارشزين، ٢٠١٤، ص. ١٦٥)

وبدأ كبلاني باستقطاب أقطاب صوفيين من البلاد، فعرف كيف يكسب ثقة شيخين كبيرين منها (الطالب أخيار، ٢٠٠٥، ص ٣٤١) وذلك من خلال إظهار مزايا الاستعمار من إحلال للسلم وضمان تعزيز نفوذ الإسلام ولذا كانت سياسة كبلاني تنصب أساسا في التفاهم مع الطرق الصوفية وهذا ما نجد التعبير عنه عند جيليه حيث يقول: "هؤلاء الشيوخ المتدينون المقدسون هم الذين مهدوا لنا الطريق وأدخلونا إلى موريتانيا فقد كانا صديقين حميمين لكبلاني فحصل ما حصل بسرعة وبسطنا نفوذنا على كافة موريتانيا(جلييه، ٢٩٩٦، ص. ١٢٤) ولم تمض إلا فترة نسبية وجيزة حتى تسارعت الأمور واتضحت للفرنسيين فأعلن وزير المستعمرات الفرنسي اسم موريتانيا على الإقليم، وما بين ١٩٠٣ و ١٩٠٤ تم إعلان أن موريتانيا إقليما مدنيا وانتدب كبلاني مفوضا عاما عليه وهي وظيفة استحدثت بناء على رغبته، إلا أنه رغم دهائه وخبرته فقد تعرض لمشروع لمقاومة عنيفة شملت جميع مناطق البلاد وظل الحال على ما هو عليه إلى سنة ١٩٢٠ حيث صدر مرسوم بموجبه أصبحت موريتانيا مستعمرة فرنسية تملك استقلالها المالي والإداري وظلت المقاومة متواصلة ضد الاستعمار الفرنسي إلى أن تم القضاء عليها بصفة نهائية ١٩٣٤،



حيث تم إخضاع البلاد للسيطرة الفرنسية واستتب الأمر لهم فيها وبموجب دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الصادر ١٩٤٦ تغير الوضع القانوني لموريتانيا وأصبحت أحد أقاليم ما وراء البحار. (جلييه، ٢٩٩٦، ص. ١٢٨).

ويمكن تلخيص المحطات الأساسية للاحتلال الفرنسي إلى ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى من (١٩٠٥-١٩٠٠): ويطلق عليها مرحلة التغلغل السلمي أو السيطرة غير المباشرة.
- المرحلة الثانية من (١٩١٢-١٩٠٥): وهي مرحلة السيطرة العسكرية.
- المرحلة الثالثة من (١٩٣٤-١٩١٢): وهي مرحلة السيطرة التامة أو تصفية بقية جيوب المقاومة.

ولم تقتصر المقاومة على الجانب العسكري فقط بل شملت جوانب الحياة الأخرى الاجتماعية ممثلة في رفض علاقات اجتماعية مع الفرنسيين واقتصادية تمثلت في مقاطعة بضائعهم وثقافية تمثلت في التصدي للمدارس الفرنسية ومقاطعتها ورفض ثقافة المستعمر، وهذا ما ساهم في الحد من تأثير الاستعمار وخاصة على المستوى الاجتماعي فكيف تجلى ذلك؟

٢. **الاستعمار ودوره في تغيير البنية القبلية** مع ما عرف المجتمع من استقرار خلال السيطرة الاستعمارية مما خلق مستوى من الاندماج والاستقرار السياسي إلا أن ذلك يمكن اعتباره تم على حساب التطور العادي للمجتمع، فقد استغل المستعمر الهياكل الاجتماعية التقليدية للسيطرة على المجتمع وذلك لمحاولة تعطيل مسيرته الحياتية التي وجده عليها من أجل تكيفه مع ما يخدم مصلحته، ويتضح ذلك من خلال التغيرات الحاصلة في العلاقات وموازين القوى بين أطراف الواقع الاجتماعي الأصلي والتي كانت قبل مجيء الاستعمار تعيش حياة تكاملية طبيعية تتماشى مع طبيعة المجتمع.

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على تشجيع النزاعات القبلية وإثارة الحساسيات العرقية والدينية والاجتماعية وإحياء النزعات بين مكونات المجتمع وهذا ما يؤكد دي شاسيه DICHASI بكل وضوح حيث يقول: "وبدون شك فإن الفرنسيين كانوا يتدخلون في المشاجرات الإثنية والقبلية والسلالية..." (دي شاسيه، ٢٠١٤، ص. ٢٢)، وبهذا فقد حاولوا كسر القاعدة الاجتماعية المعروفة والتي تحترم هرمية بناء المجتمع وطرق انقسامه الذاتية على أساس وظيفي وذلك ما نستشفه من خلال سياسة الاحتواء التي عرفت بها السياسة الاستعمارية الفرنسية حيث كانت تقوم بخلق خلاف داخل السلطة التقليدية ومن المعروف ازدواجية السلطة في المجتمع الموريتاني بين فئتي حسان والزوايا قبل دخول الاستعمار، وهو ما يتجاهله المستعمر ويحسب أنه هو الموزع للسلطة وهو ما عبر عنه مارشزين بقوله: "ساهم تحالف الزوايا والفرنسيين في توزيع السلطة...وأدى الالتقاء في المصالح بين المستعمر والزوايا إلى تحالف شبه عفوي منذ بداية الاستعمار (مارشزين، ٢٠١٤، ص. ٦٥)،



ومنه أيضا أن الإدارة الفرنسية كانت تقوم بإعادة الاعتبار لبعض الزعماء التقليديين ضد الآخر فمثلا كانت تقوم غير مبالية بالمعطيات التاريخية والاجتماعية للمجتمع بعزل بعض الأمراء وإثبات آخرين وكانت أيضا تحاول استغلال نفوذ بعض الزعامات التقليدية ومن ذلك على سبيل المثال ما أورده النحوي في كتابه "المنارة والرباط" لقد رفض الشيخ سيديا بابه في رده على الحاكم الفرنسي برفض استغلال نفوذه لدى الأمراء معبرا له أن علاقة الزوايا وحسان لا تسمح لأي طرف منها بالتدخل في شؤون الآخر (الخليل النحوي، ١٩٨٧، ص. ١٢٣) كما عمدت أيضا الإدارة الفرنسية إلى التعامل مع الفئات الوسطى وتفويضها بعض السلطة على حساب الفئات العليا مستخدمة في ذلك النفوذ السياسي والمصادر الاقتصادية للتقليل من نفوذ السلطة التقليدية وبالتالي محاولة التأثير على أسس النظام الاجتماعي، مما فتح الباب أمام فوضى اجتماعية كانت وراء تشويش المفاهيم والقيم التي يقوم عليها المجتمع.

ومع ذلك فلم يتعرض الشكل الاجتماعي القائم إلى تغيير كبير رغم أن الإدارة الفرنسية في نفس الوقت حاولت المحافظة على البني الاجتماعية إلى حد ما مع إدخال بعض التغييرات من حين لآخر وفقا لمعايير الإخلاص والولاء للإدارة (محمد ولد شيخنا، ٢٠٠٠، ص. ٤٨) وإن لم يكن ذلك التغيير على حساب الهرم الاجتماعي وذلك راجع أيضا إلى أن الإدارة الفرنسية لم تستطع الاستغناء عن نفوذ السلطة التقليدية من أجل تمرير سياستها بطرق سلمية، بالإضافة إلى رفض المجتمع لكل ما ورد مع المستعمر من قيم تتعارض مع القيم المترسخة داخله، مما أبهر المستعمر وعبر عنه أكثر من مرة ومن ذلك ما جاء في تقرير وزير المستعمرات الذي أكد فيه حصانة المجتمع الدينية وحضارته العلمية وصلابة مؤسساته الاجتماعية حيث يقول "وجدنا شعبا له ماض من الأمجاد لم يغيب عن ذاكرته بعد ومؤسسات اجتماعية لا نستطيع أن نتجاهلها، إن علاقات تضامن وثيق تسود بينهم رغم بداوتهم وتمزقهم، ومن الخطأ أن نقارنهم بالشعوب السوداء ذات التقاليد الأضعف والشعور الوطني الخافت. (عبد الودود ولد الشيخ، ٢٠٠٦، ص. ٦٢) ويضيف أيضا إن أحيائهم حرم آمن لا يستباح... وشعب هذا شأنه يجب إعداد العدة الكافية لاكتساح قلاع الدينونة والثقافية وتطويع مؤسساته الاجتماعية العريقة.

ومهما يكن من أمر فإن الدين الإسلامي يبقى العامل الأساسي الذي ساهم إلى حد كبير في محدودية تأثير الاستعمار على مؤسسات المجتمع وذلك ما عرض له مرشزين أثناء حديثه عن إسلام المجتمع الموريتاني وعمقه بقوله "يمثل الإسلام في موريتانيا حضارة وطنية حقيقية فهو يمثل المرجعية الرئيسية لكل المجتمع فلا يمكن أن تنتشى شيئا أو تهدمه أو تقبله دون الرجوع إلى دين الله... (عبد الودود ولد الشيخ، ٢٠٠٦، ص. ٦٩)

ولهذا ظلت الخريطة الاجتماعية الموريتانية أكثر ثباتا ورسوخا وظلت أغلب الفئات في مكانتها وتمارس وظيفتها المعروفة، مما أدى إلى صمودها إلى حد كبير في وجه تأثيرات الاستعمار المختلفة.

### المحور الرابع: القبيلة و المجال السياسي:

اتسمت بلاد شنقيط بميزتين ميزتها عن غيرها من البلاد الإسلامية، وكان لها الأثر البالغ على العقليات وتاريخ التنظيم السياسي، فكانت الدولة غائبة والإمارة في علاقتها مع الفقهاء تتميز بشد وجذب، مما فتح المجال أمام تنوع الآراء والقراءات المختلفة للواقع وتجلياته.

لذا فإن المجتمع الموريتاني اعتمد على نظام بدائي تتحكم في صياغته القبيلة كإطار عام ينظم شؤون الحياة وقد توطد هذا النظام في المجتمع الموريتاني كغيره من المجتمعات الصحراوية البدائية، ولكنه سيعرف ولأول مرة في تاريخه نظام سلطة لا مركزية انتهى إلى ما عرف بالنظام الأميري الذي شكل مرحلة اتسعت فيها الرؤية السياسية مما أدى إلى انتقال القبيلة من مفهومها الضيق إلى مفهوم أوسع وأكثر مرونة يسمح بانضواء كثير من القبائل تحت سلطة الإمارة مع احتفاظ كل قبيلة بمكانتها الاجتماعية والوظيفية داخل الإمارة، وقد شكل النظام الأميري مسرحا للتفاعل السياسي والاجتماعي كان له كبير الأثر على مختلف البني والتحويلات التي مر بها المجتمع في مراحل تطوره القادمة.

وقد تشكل هذا النظام الأميري في المجتمع الموريتاني أول تنظيم شبه مركزي في البلاد ويعد القرن ١٧م بداية ظهور هذا النظام إلا أنه سيتبلور ويأخذ شكله النهائي في ق ١٨ وخصوصا في أعقاب حرب شريبه(محمد المختار ولد السعد، ٢٠٠٧، ص. ٢٤) التي يعتبر النظام الأميري أهم نتائجها والمتمثل في ظهور أربع إمارات حكمت ربوع الصحراء الموريتانية حتى الاحتلال الفرنسي، وهي إمارة الترارزه، وإمارة لبراكنه وإمارة آدرار، وإمارة تكانت(محمد المختار ولد سيد محمد، ٢٠٠٩، ص. ٣٤)، وقد قامت هذه الإمارات في ظروف متقاربة واتسمت تطوراتها الداخلية بتشابه كبير، وهي عبارة عن تحالف قبائل حسانية وزاوية ومجموعات تابعة في المناطق التي قامت فيها تلك الإمارات(مجموعة باحثين، ١٩٧٨، ص. ٢٣) وتتفاوت هذه الإمارات في الضعف والقوة حسب الظروف التي تمر بها وتبقى كل قبيلة تحافظ على نظامها الداخلي في إطار الإمارة التي هي منهاوبما أن طبيعة التكوين القبلي لا تميل في العادة إلى حكم مركزي لهذا كانت الإمارات دائما في نزاع مستمر وبالتالي حالت الصراعات الداخلية دون توحيد هذه الإمارات في إمارة واحدة.

وقد شكلت هذه الإمارات نواة مؤسسات سياسية مركزية فوق القبيلة رغم الاعتراضات الداخلية والخارجية(دى شاسيه، ٢٠١٤، ص. ٦٥) فإن الإمارة عبارة عن تنظيم سياسي يمارس سلطته على عصبية قوية تعتمد القوة وسيلة لبسط نفوذها على العصبية(محمد الأمين سيدى أحمد، ٢٠٠٣، ص. ١٠١) وقد درجت بعض الكتابات الفرنسية إلى التقليل من مكانة هذا النظام وذلك من أجل تشريعها للاستعمار وتكريس نظرتهم الفوقية من كونهم حضارة عريقة جاؤوا لإنقاذ الشعوب من الانقراض والجهل والتخلف، ومن ذلك عل سبيل المثال لا الحصر ما يذهب إليه مرشزين في سياق حديثه عن الإمارات الموريتانية حيث يقول "إن بروز وترسخ الإمارات يرجع إلى فضل ممثلي تجارة الأوربيين وذلك عن طريق الإتوات التي تدفع للإمارات مقابل سلامة واستمرارية المبادلات التجارية(مارشزين، ٢٠١٤، ص. ٤٦)، وفي نفس السياق نجد كونسنان هاس C.Hames يعتبر الإمارات أشبه ما تكون بتركيب ظرفي لقوى ومصالح أسرية..... أي هي الحل المؤقت للتناقضات،

وقد عززت منه التجارة الأطلسية ورفعت من القيمة السياسية والرمزية للسلطة الأميرية (محمد المختار ولد السعد، ٢٠٠٧، ص. ٣٢)، أما بيير بونت Berre Bonte فيرى أن النظام السياسي الأميري يقدم نموذجا لبروز بوادر دولة في مجتمع فوضوي، ويعتبره شكلا أوليا للدولة، لكن عائقه أمام ذلك هو تأثير البني القرابية ذات الأصل الانقسامي عليه وأوضح أن هذا الشكل من أشكال الدولة أفرزته بنية اجتماعية تهيمن عليها القرابة بصفة واسعة (مارشزين، ٢٠١٤، ص. ) .

ويصف محمدو ولد محمدن النظام الأميري بقوله: "أن نظام الإمارة يمكن اعتباره شكلا جنينيا للدولة (محمدو محمدن، ٢٠٠١، ص. ٢٤٤) .

ومهما يكن من أمر فإن النظام الأميري قد كرس نوعا من السلطة السياسية شبه المركزية فوق التنظيم القبلي الذي كان سائدا قبلة وبالتالي فهو يجمع تحت سيادته كل القبائل الحسانية والزواوية وجميع فئات المجتمع الأخرى في المنطقة، وقد استمرت البلاد على هذه الحالة الاجتماعية والسياسية إلى دخول المستعمر الفرنسي كأول محاولة لإدارة البلاد من قبل سلطة مركزية سياسية واحدة هي "الإدارة الفرنسية"

لذا تطالعنا فتاوى لبعض العلماء الموريتانيين، ترشد إلى وجوب لزوم نظام القبيلة وحرمة السعي في خللها وتفريقتها، ويعللون ذلك بالرجوع إلى المقاصد المصلحية القاضية بوجوب الحفاظ على الأنفس والأموال والأعراض التي هي المقصد من الشريعة سواء من جهة الوجود أو من جهة العدم، والذي لن يتأتى بطبيعة الحال في ظل غياب السلطان إلا بالركون إليها والارتقاء في أحضانها بدافع الشرع والدفاع عن بيضة الإسلام والسلم الأهلي المبتغى من خلال تنظيراتهم، فقد كان أهم سند يرجع إليه العلماء ويركنون إليه إضافة إلى مبدأ "الاستصلاح" البالغ الأهمية في الفقه المالكي ومدوناته، هو أنهم يعتبرون جماعة القبيلة في مثل هذا الطرف والمجال مرادفا للجماعة الشرعية ذات الدلالات في الاصطلاح الشرعي الإسلامي، التي تقضي بأن يد الله مع الجماعة وإن الذئب إنما يأكل من الغنم القاصية، ومن قوله تعالى "ولا تفرقوا". (يحيى بن البراء، ١٩٩٤، ص ٥٦)

ولقد درج أغلب فقهاء هذه البلاد على اعتبار أن الجماعة صنوان للسلطان موازية له في المنظور والواجب والمترتب عليه من أمور الدين والدنيا، إذ يقول أحمد باب بن الحاج أحمد المسك المسوفي التتمبكتي مانصه: [...] أعلم أن الموضوع الذي لا سلطان فيه ولا يحكمه حكم السلطان إن اجتمع جماعة من المسلمين فيه على إقامة أحكام الشرع على الوجه المشروع فإن حكمهم يقوم مقام السلطان والقاضي...]. (يحيى بن البراء، ٢٠٠٩، ص. ١٣٤).

### خاتمة وتوصيات:

وختاما فقد أردنا من خلال هذا المقال إثارة الموضوع لا إثراء له غرضنا في ذلك استعادة بعض النماذج في تأسيس القبيلة والاعتماد عليها كسلطة سياسية رمزية وواقعية تظهر مقلقة إلى حد كبير حول أي الوسائل الأنسب لإعادة أنمذجته في السياق الموريتاني، وعلي الرغم من المحاولات الطموحة فقد ظلت ثمة إشكالات تلازم نشأة الدولة مقابل وأد الكيانات الأخرى الوليدة مما يمكن رصده في الأمور التالية:

الواقع المحلي ونقصد به التفاعلات المحلية سواء تعلق الأمر بالوحدة الشاملة لفضاء اشتمل على خصائص عامة موحدة استثمرت في الوقائع والمحطات البارزة من تاريخه خصوصا في أيام المحن والقلق، وإن كان استثمار عكسي في غالبه عكس ردات فعل غير محسوبة العواقب ولا مأمونة الجوانب لمستغليها، أو كان على مستوى تجاذبات الأطراف، وما تطرح من إشكاليات تتعلق بالأقليات وحقوقها ومشاركتها في العملية السياسية بما يكفل الخصوصية والفاعلية المجتمعية في أن.

وإن كان هذا الصراع ظل نخبويًا في تعاطيه نحو المسارات و الاتجاهات المحكوم بها في خصوصية موقعه، وما يتيح من تعددية استغللت على مستويات عدة في إطار المجتمع الفرد والأنا الغالب المسيطر على كل الأشياء بفضل المعطي الاجتماعي الذي يزرع تحت وطئته الجميع إرجاعا لسنة القبيلة والتكتلات المفضية إلى نوع من الممارسة الاستغلالية للفرد ونفوذه في المجتمع الصحراوي بمفهومه الواسع. إذ ظلت الإجابة على المستحدثات التي طرأت خصوصا مع تشكل الدولة المعاصرة، وما طرحت من إشكالات إن تعلق بالمفهوم وإخضاعه للمحلية و التنبية بما يتناسب وخصوصيات المجتمع، أو كان على مستوى التفاعل مع الوليد الجديد بخلق أنساق مرجعية تكون أساسا للمواطنة والانسجام المجتمعي مصدر قلق دائم ومحل سؤال شائك ومعقد يثار من حين إلى حين.

وإن كان هذا المجال من الإشكاليات غير المحسومة ولا المتفق عليه بين جمهور النخبة أخرى في عمومها، وهو ما خلق أثرا عميقا في الفهم والحدود والواجب اتجاه الرعية أو في قواعد العملية المدار بها العمل السياسي حينها، وهنا نقصد الشرعية المجتمعية للحكام والاتفاق ضمينا على حدود التداول بمعناه الوظيفي. وهو ما أظهر حسب نظرنا خلا بنويًا في تأسيس دولة معاصرة تبني على معادلة الحق والواجب والعدل والإنصاف وحسم المقترضات الواقعية للأسئلة التي تتطلب إجابات.

لذا فإن المشروع النخبوي في تأسيس الدولة مقابل انحاء القبيلة ظل غائبا في خطوطه العريضة وإن كان إعطاء الحكم أو الرأي في المستجدات بمعناها النوازلي ظل متابعا للمشاهد فاعلا في إنتاجية الأحكام والمواقف مما طرأ من الأمور في المأكل أو المشرب أو اقتسام المنافع مما تتعلق بالملكيات العامة أو المثير للدهشة ركوب السيارات أو الطائرة أو حقن الدماء وهي حركية إنتاجية غابت عن المشروع الأساسي في التفاعل معه واعتنام الفرص المتاحة في تأسيس الدولة المعاصرة .

ولعل البعد القبلي كان له دوره الكبير في عدم خلق انسجام اجتماعي، قد لا يكون بمنأى عن بعثها كهيئة لها القدرة على اتخاذ القرار في المصائر وكبريات الأحداث، وهو ما شكل ردة فعل ارتدادية في صراع القوي ومركزيتها.

و عموما فإن هذا المعطي شكل قوة ضخمة يمكن الاتكاء عليها حين المواسم كعنصر فاعل ومؤثر، و هو ما خلق حسب نظرنا نشازا بين التصورات الوضعية للمشروع الوليد وطموحات تكيف مع الواقع وتعداد صياغتها على أساس الظرفية المعاشة، إضافة إلى الأدوار التي تلعبها كرقيب اجتماعي يعطي ويمنع ويهب وله السلطة التقديرية.

والحق أن هذا العوارض التي تظهر مقلقة في محيط عالمي متقلب ومتغير تعكس لا محالة ضرورة إيجاد مشروع مجتمعي تصنعه النخبة بمفهومها الواسع، من أجل تلافي أي رؤية، قد لا تكون منسجمة مع الواقع متبينة للخطابات التنويرية وواضعة الأصبع على الأسئلة المركزية التي تحتاج إلى إجابات بعيدة النظر والأفق، مما يجعل ضرورة مناقشتها والنظر إليها من الأمور الحتمية، إذا ما روعيت واستغلت اللحظات التكتافية، التي تظهر من حين لآخر عندما تكون الحاجة ماسة لذلك الغرض.

### توصيات:

من خلال هذا المقال يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات يمكن حصرها في الآتي:

- أن القبيلة شكلت وعاءا نخبويًا لكل الممارسة السياسية في البلاد، وأن النخبة ظلت أسيرة لهذا التوجه كفاعل فيه، بل إنه ظل راسما ومؤثرا في كل الخطط المنفذة في هذا المجال.
- العمل على تجاوز القبلية كمعطى سياسي في ظل تنامي الدولة الحديثة بمؤسساتها وقوانينها بما تفرض من اتجاهات معاكسة للمفهوم القبلي المتجذر في السياق الموريتاني.
- دراسة البنى القبلية بمنطق الظاهرة التاريخية التي تحتاج تخصصات متعددة في فهمها كسياق اجتماعي متأصل في الموروث المحلي.
- العمل على تجاوز النصوص النخبوية العاملة على تزكية هذا المعطى كبعد شرعي له القدرة اللازمة للدفاع عن المجتمعات التقليدية.
- العمل على تحييد الوظائف المادية التي تقوم بها القبيلة في المجال الموريتاني مما يعطيها المصدقية الشرعية والواقعية.
- إيجاد دراسات منوغرافية حول العلاقات القرابية ومدى إرتباطها بالقبيلة كمعطى لم يتغير رغم الظروف والأحوال التي مرت بها المنطقة.

## قائمة المصادر والمراجع:

١. - شيخنا ولد محمد (٢٠٠٠)، المختصر في التاريخ الموريتاني المعاصر، مطبعة الشاطئ، ليبيا.
٢. - عبد الودود ولد الشيخ (٢٠٠٦)، نواكشوط ٥٠ عاما من التحدي، منشورات سيبيا، وزارة الشباب والرياضة، نواكشوط، موريتانيا.
٣. - الشيخ سيديا بابا (٢٠٠٣)، إمارتا إدو عيش ومشطوف، (دراسة في التاريخ الموريتاني)، دراسة وتحقيق، إزيد بيه ولد محمد محمود، المعهد التربوي الوطني، ط٣، نواكشوط، موريتانيا.
٤. - عبد الرحمن بن خلدون (٢٠٠٣)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج ٦، ط٢، دار الكتاب العربية، بيروت.
٥. - محمود محمد (٢٠٠١)، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، المغرب.
٦. - أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون (٢٠١٠)، مقدمة العلامة ابن خلدون المسماة ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحاده، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان.
٧. - أحمد اكلاوي (١٩٩٥)، المجتمع والسلطة، دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء.
٨. - أحمد الوافي (١٩٩٥)، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٩٨، بيروت، لبنان.
٩. - إزيد بيه ولد محمد محمود (٢٠٠٣)، الزوايا في بلاد شنقيط في مواجهة الاستعمار الفرنسي، تقديم المختار ولد أباه، ط٢، المطبعة الوطنية.
١٠. - الخليل النحوي (١٩٨٧)، المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
١١. - السيد ولد أباه (١٩٩٥)، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- الشيخ موسى كمر (٢٠٠٩)، تاريخ قبائل البيضان، تحقيق حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢. - الطالب أخيار ولد الشيخ ماء العينين (٢٠٠٥)، الشيخ ماء العينين، علماء وأمرء في مواجهة الاستعمار الأوربي، ج ١، منشورات مؤسسة أمريبه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، الرباط، المغرب.
١٣. - المختار ولد حامدن (د، ت)، حياة موريتانيا ج الثقافي، الدار العربية للكتاب، بيروت، لبنان.

- ١٤- النانى ولد الحسين (٢٠٠٠)، صحراء المثلثين وعلاقتها بشمال وغرب إفريقيا من منتصف القرن ٢ هـ ٨ م إلى نهاية القرن ٥ هـ / ١١ م، تقديم محمد حجي سلا، المغرب.
- ١٥- باب بن أحمد ولد الشيخ سيديا (٢٠١٣)، "محددات تاريخية حول الظاهرة الزواج التقليدي من خلال الفتاوى الفقهية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد ٤، نواكشوط، موريتانيا.
- ١٦- جيلبيه (٢٠٠٦)، التوغل في موريتانيا، تعريب محمد ولد حمينا، دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت.
- ١٧- حماه الله ولد السالم (٢٠٠٥)، موريتانيا في الذاكرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت - لبنان.
- ١٨- حماه الله ولد السالم (٢٠٠٧)، تاريخ موريتانيا، العناصر الأساسية، منشورات الزمن، مطبعة النجاح، المغرب.
- ١٩- حماه الله ولد السالم (٢٠٠٨)، المجتمع الأهلي الموريتاني، مدن القوافل (١٥٩١-١٨٩٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ٢٠- عبد الله السيد ولد أباه (١٩٩٥)، التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، ملف حول (الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا)، المستقبل العربي، عدد ١٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ٢١- عبد الوهاب ولد محفوظ (٢٠١١)، القبيلة في موريتانيا بين التأصيل التاريخي والتحليل السوسولوجي، مجلة إضافات، العدد ١٤، نواكشوط، موريتانيا.
- ٢٢- فرانسيس دي شاسيه (٢٠١٤)، موريتانيا من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٧٥، ترجمة محمد بو عليه بن الغراب، دار النشر جسور، نواكشوط، موريتانيا.
- ٢٣- فيلب مارشزين (٢٠١٤)، القبائل الإثنيات والسلطة في موريتانيا، ترجمة محمد بو عليه بن الغراب، دار النشر جسور، نواكشوط.
- ٢٤- مجموعة باحثين (١٠٧٨)، الجمهورية الإسلامية الموريتانية دراسة شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- ٢٥- محمد الأمين ولد سيدي أحمد (٢٠٠٣)، السلطة والفقهاء في إمارة الترارزه خلال القرن ١٩ م، مطبعة الكتاب، موريتانيا.
- ٢٦- محمد الأمين الشنقيطي (١٩١١)، الوسيط في تراجم أدياء شنقيط، القاهرة مصر.
- ٢٧- محمد الأمين ولد سيدي باب (٢٠٠٥)، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ٢٨- محمد الراظي ولد صدفن (١٩٩٣)، السياسة الاستعمارية في موريتانيا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (١٩٠٠-١٩٦٩)، المطبعة الوطنية، نواكشوط، موريتانيا.
- ٢٩- محمد المختار ولد السعد (١٩٩٣)، حرب شريبه أو أزمة ق ١٧ في الجنوب الغربي الموريتاني، المعهد الموريتاني، للبحث العلمي.

- ٣٠- محمد المختار ولد السعد (٢٠٠٠)، إمارة الترابزة وعلاقتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من ١٧٠٣ إلى ١٨٦٠م، الجزء الأول، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة بحوث ودراسات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، الرباط، المغرب.
- ٣١- محمد المختار ولد السعد (٢٠٠٧)، الإمارات والنظام الأميري الموريتاني، النشأة والأطوار السياسية الكبرى، أبو ظبي للطباعة والنشر، الامارات.
- ٣٢- محمد المختار ولد سيد محمد (١٩٩٧)، النضال الوطني في موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة بغداد، ١٩٩٧م.
- ٣٣- محمد المختار ولد سيدي محمد (٢٠٠٩)، المجتمع والسلطة في موريتانيا (١٩٦١-١٩٧٨) "الرحيل إلى الدولة"، نواكشوط، موريتانيا.
- ٣٤- محمد الهادي إسلام (١٩٩٤)، موريتانيا عبر العصور، مطبعة أطلس، نواكشوط، موريتانيا.
- ٣٥- محمد سعيد ولد أحمدو (٢٠٠٣)، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٣٦- محمد عابد الجابري (١٩٨٢) العصبية والدولة، دار النشر المغربية، الطبعة الثانية، المغرب.
- ٣٧- محمد نجيب بوطالب (٢٠٠٠) سييسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤١)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ٣٨- محمد ولد محمد فال (٢٠٠٠) صراع القبيلة والدولة في المجتمع البيضاني المعاصر، بحث لنيل الدبلوم العالي في علم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.
- ٣٩- محمد سعيد ولد أحمدو (٢٠٠٤)، الصمغ العربي وعلاقات البلاد الموريتانية مع مستعمرة السنغال خلال القرن ١٩، مصادر كراسات التاريخ الموريتاني، مخبر الدراسات والبحوث التاريخية، نواكشوط، موريتانيا.
- ٤٠- يحي ولد البراء (٢٠٠٩)، المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوي ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء، نواكشوط، الناشر الشريف ملاي الحسن بن المختار بن الحسن.
- ٤١- يحيى بن البراء (١٩٩٤)، الفقه والمجتمع والسلطة، دراسة في النظر الاجتماعي السياسي للفقيه الموريتاني بين مشمول أهل القبلة وأصرة أبناء القبيلة، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا.

42. Abdel Wedoud Cheikh (١٩٨٥), Nomadisme, Islam pouvoir Société Maure précoloniale (XLe-XIXes.), thèse pour le doctorat en sociologie, Sorbonne

جميع الحقوق محفوظة © 2020، الدكتور: باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)